Political Sciences Journal – Institutional Reality Construction: Principles of its Construction and Functions of Language in its Production; Diplomacy as a Model **Issue** (65) **June** (2023) **ISSN**: 1815-5561 **E-ISSN**: 2521-912X

Institutional Reality Construction: Principles of its Construction and Functions of Language in its Production; Diplomacy as a Model

Ahmed Rasem Khouli(*)
ahmed.khouli@najah.edu

Receipt date:2/1/2023 Accepted date:28/2/2023 Publication date:1/6/2023

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi65.649

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

This study aims to answer a significant problem of social sciences and philosophy: How do we construct an institutional reality such as diplomacy with an objective recognizable existence? The study assumes that the ability to build institutional reality is based on our biological capacity, as it takes different forms in all the institutions we construct. The study takes the theory of the American philosopher John Searle as an approach to examining the assumption. The study sums up important findings; cultures, although they share the biological capacity on which they produce institutional realities, differ in the form of the value standards on which the institutional realities are based. The study recommends the need for Arab social researchers to base their perceptions of social and institutional reality on interdisciplinary conceptions that raise the perception of reality from the level of common sense to a more adequate interpretive level.

Keywords: Assign Function, Collective Intentionality, Constitutive Rules, Diplomacy.

بناء الواقع المؤسَّسيّ: مبادئ تشييده، ووظائف اللُّغة في إنتاجه؛ الواقع الدبلوماسيّ أنموذجاً

أحمد راسم خولي(*)
ahmed.khouli@najah.edu

تاريخ الاستلام:2023/1/2 تاريخ قبول النشر:2023/2/28 تاريخ النشر:2023/6/1

(*) Assistant Professor/ Faculty of Humanities/ An-Najah National University/ Nablus/ Palestine.
(*) أستاذ مساعد/ فلسطين/ نابلس/ جامعة النجاح الوطنية/ كلية العلوم الإنسانية.

الملخص:

تحاول الدراسة الإجابة عن إشكال مركزي يهم العلوم الاجتماعية والفلسفة على السواء، مفاده: كيف نشيد واقعا مؤسسيّا، كالدبلوماسية، له وجودٌ موضوعي، يحظى باعترافنا؟ فتفترض أن القدرة على تشييد الواقع المؤسسيّ تستند في عمقها إلى القدرة الاحيائية التي نمتلكها نحن البشر، وأن تلك القدرة تظل كامنة بنحو تتخذ صيغها المختلفة في كل المؤسسات التي نجعلها واقعا. وسعيا لذلك؛ تتخذ الدراسة من نظرية الفيلسوف الأميركي جون سيرل في بناء الواقع الاجتماعي منهجا لفحص ذلك الافتراض ومقاربته. تخلص الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، أظهرها أنّ الثقافات بالرغم من اشتراكها، أحيائيا، بالقدرات التي تمكّنها من بناء الوقائع المؤسسية (كالمؤسسة الدبلوماسية)؛ فإنّها تختلف في شكل المعايير القيميّة التي تُبَنْيِنُ بوساطتها وقائعها المؤسسيّة . توصي الدراسة بحاجة البحث الاجتماعي العربي إلى تأسيس تصوراته عن الواقع الاجتماعي والمؤسسيّ على طروحات بين تخصصية ترفع إدراك الواقع من مستوى الحس المشترك إلى مستوى تأويلي أكثر كفاية.

الكلمات مفتاحية: إسناد الوظيفة، الدبلوماسية، القصدية الجمعية، القواعد التأسيسية.

المقدمة:

تعد الدبلوماسية في ممارستها التقليدية، وشكلها الأكثر رسمية، مؤسسة تختص بأوجه التواصل بين الدول للانتقال من حال الحرب إلى حال السلم. والعكس صحيح، تمتهن الدبلوماسية الاشتغال بمسارات التحول في العلاقات الدولية من حال السلم إلى حال الحرب. ويلخِّص الدبلوماسي البريطاني هارولد نيكلسون Harold. G. Nicolson الدبلوماسية التقليدية بتعريفه المنمق لها بوصفها "إدارة العلاقات بين الدول المستقلة عبر المفاوضات" (سيراكوسا 2015، 9).

وبصيغة أكثر رسمية، تعرَّف الدبلوماسية بأنها "إدارة العلاقات بين الدول ذات السيادة من خلال وساطة المسؤولين الموجودين في الداخل أو الخارج، حيث يكون هؤلاء إما أعضاء في السلك

الدبلوماسي لدولتهم، أو دبلوماسيين مؤقتين. ومن ثم؛ تشمل الدبلوماسية وضع ممثلين في المنظمات الدولية. بيد أن العمود الفقري للدبلوماسية – وعلى مدى خمسة قرون– كان إرسال البعثات الدبلوماسية إلى الدول الأجنبية، وهو لا يزال، إلى حد كبير، القاعدة. ونظرا لأن الدول قومياتٌ (national)، وليست أشخاصا من لحم ودم؛ فإنها لا يمكنها التواصل بطريقة الأفراد، ولكنها يجب أن تفعل ذلك من خلال ممثّلين رسميّين... إن الدبلوماسية هي الوسيلة الرئيسة التي تتواصل بها الدول مع بعضها بعض، مما يمكنها من الحصول على علاقات منتظمة ومعقدة. إنها نظام التواصل في المجتمع الدولي" (Berridge 2002, 62). وفي هذا السياق، تعد "الدبلوماسية امتدادا للعملية السياسية، والتي قد تتضمن بين الخصوم استراتيجيات للردع، وتكتيكات للإكراه والتهديد" (Garling 2000, 82).

تبدو الدبلوماسية في التعريفات المطروحة أعلاه ممارسة مؤسسيّة واضحة المعالم؛ غير أنها – من منظور الفلسفة التحليلية– غيرُ واضحة بما فيه الكفاية؛ فالمؤسسات الاجتماعيّة بالجملة – من أكثرها تجسيدًا، كإشارات المرور، حتى أكثرها تجريدا، كالبروتوكول الدبلوماسيّ– تنبني على قواعد ومبادئ ذهنيّة، ومنطقيّة، ووظيفيّة، ولغويّة، وترميزيّة جدّ معقَّدة. والظاهر أنّ إدراكنا، بالحسّ المشترك، للوقائع الاجتماعيّة والمؤسسيّة وقواها المنظّمة وبنياتها المجرّدة أجساما فيزيقيّة تضع حدودا وتخلق عقبات هو استعارة تُخفي تلكم الوقائع أكثر ممّا تُبديها. فإنْ كانت "المؤسسات الاجتماعية تمر بخبرتنا كما لو كانت تشكّل قطعة عينيّة من أثاث مسكننا" (بوبر2003، 198)؛ فإنّ الغاية المنهجيّة للدراسة وأهميّتها تكمن في رفع الواقع المؤسّسي (الدبلوماسيّة خاصّة) من مستوى الخبرة المباشرة أو الحس المشترك إلى مستوى تأويليّ يهدف إلى استكشاف المجرّدات التي لا تُبديها خبرتنا، ما دامت الحدود التي تفرضها الوقائع المؤسسية ليست قطعا من الأثاث بالمُطلق.

إشكالية الدراسة وفرضيّتها:

تأسيسا على ما تقدّم؛ نحاول، في هذه الدراسة، مقاربة إشكال مفاده: كيف نشيد واقعا مؤسسيا، كالدبلوماسية، له وجودٌ موضوعي، يحظى باعترافنا؟ وبذلكم الإشكال؛ فما

نسعى إليه، كذلك، إقامة مستوى تحليلي خاص بأنطولوجيا الواقع الدبلوماسيّ وعناصره، ومبادئه المستترة أو المجرّدة. ووفقا لجون سيرل John Searle، "تمثل الطبيعة المستترة لتراكيب أبنية الواقع الاجتماعي، في واقع الأمر، مشكلة لمن يتصدى لها بالتحليل" (سيرل 2012، 36).

وعليه؛ فنفترض، في هذه الدراسة، أن القدرة على تشييد الواقع المؤسسي تستند في عمقها إلى القدرة الاحيائية التي نمتلكها نحن البشر، ونفترض – تبعا لذلك– أن تلك الأخيرة تظل قدرة كامنة تتخذ صيغها المختلفة في كل المؤسسات التي نجعلها واقعا. إن السياسة، والدبلوماسية، والحرب، والمفاوضات، والمعاهدات، والانتخابات، والأحزاب، والملكية، والنقود، والنقابات، ومنظمات المجتمع المدني، والهيئات الدولية، والجامعات، إلخ كلها وقائع مؤسسية نشيدها في العالم الواقعي بوساطة سيرورة متفاعلة بين العناصر المادية الطبيعية وقدراتنا الأحيائية، الذهنية المعرفية، والترميزية اللغوية.

وسنعزز، في هذا المستوى التحليلي للدبلوماسية، السؤال النظري المتعلق بكيفية تشكيل الواقع الدبلوماسي، بصفته واقعا مؤسسيا، بسؤال عملي ننتخبه من عالم الدبلوماسية المعاصرة، مفاده: كيف أصبح اتفاق أوسلو الانتقالي الموقع بواشنطن في الثالث عشر من أيلول 1993بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل واقعا مؤسسيا؟

الدراسات السابقة:

ومن الدراسات المهمة في سياق أَشْكَلَةِ بناء الواقع الاجتماعيّ والمؤسسيّ، دراستا الفيلسوف الأميركيّ جون سيرل (2012)، و(2006)، حيث طرح في الدراسة الأولى النظريّة العامّة للوقائع المؤسسية (Institutional Reality)، وتقصّى بوساطتها مبادئ تشييد تلكم الوقائع، ثمّ اعتنى في الدراسة الثانية بالنظر في المكوّنين المشكّلين للواقع الاجتماعيّ والمؤسسيّ، وأعني بهما الذهن واللغة. وبالإضافة إلى جون سيرل، وضع عالم اللغة الأميركيّ راي جاكندوف Ray Jackendoff (2007) إشكال بناء الواقع الاجتماعيّ في سياق العلوم المعرفيّة (Cognitive Science)، وحاول الإجابة عنه في سياق ما يعرف بالمعرفة الاجتماعيّة (Social Cognition) في ذلك الحقل.

منهجيّة الدراسة:

تتأسس منهجية هذه الدراسة على نظريّة جون سيرل العامّة للوقائع المؤسسيّة؛ وهي نظريةٌ تتنزل في إطار ما يعرف بالفلسفة التحليلية، هذه الأخيرة عادة ما تشتغل – كما الشأن لدى سيرل– في القضايا الفلسفية عند التقاطعات بين فلسفة اللغة، وفلسفة الذهن، وفلسفة الفعل. وبشكل عام، فإن أسس المقاربة التحليلية في الفلسفة تنزع إلى إزالة سوء الفهم من خلال التوضيح المنطقي للأفكار والوقائع، بالإضافة إلى توضيح القواعد التي نستعمل اللغة بموجبها. وفي هذا السياق، يقول فتغنشتاين Wittgenstein: "من أساس مبحثنا أننا لا نريد أن نتعلم منه شيئا جديدا، نحن نريد أن نفهم شيئا يظهر بكل وضوح أمام أعيننا، فذاك هو – بالذات– ما يبدو بطريقة من الطرق أننا لا نفهمه" (فتغنشتاين 2007، 187).

تأسيسا على ما تقدم؛ نهدف، في هذه الدراسة، إلى استكشاف مبادئ تشييد الواقع الدبلوماسي، حيث سنخصص المبحث الأول لطرح بعض مبادئ تشييد الواقع المؤسسي، ثم سنفرد المبحث الثاني لاستكشاف بعض مهمات اللغة في تشييده. وفي إطار الفرعيْن السابقين، سنحاول الإجابة عن إشكالي الدراسة النظريّ والعمليّ بصورة متّصلة غير منفصلة.

المبحث الأول: بعض مبادئ تشييد الواقع المؤسسي

استنادا إلى الفرض القاعدي الذي تنطلق منه هذه الدراسة، من أن القدرة على تشييد الواقع المؤسسي تستند في عمقها إلى القدرة الأحيائية التي نمتلكها نحن البشر، وأن تلكم القدرة تظل كامنة بنحو تتخذ صيغها المختلفة في كل المؤسسات التي نجعلها واقعا؛ سنهتم في المطلب الأول بالتمييز بين الظواهر الاجتماعية والظواهر الطبيعية، ثم سنخصص المطلب الثاني لطرح عناصر نظرية سيرل في تشييد الواقع المؤسسي في سياق وصف المؤسسة الدبلوماسية.

المطلب الأول: الظواهر الاجتماعية مقابل الظواهر الطبيعية:

ما الفرق بين كون ياسر عرفات مواطنا فلسطينيا، وأن اتفاق أوسلو هو معاهدة سلام موقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، من جهة، وأن جبل إيفرست هو أعلى جبل

في العالم يقدر ارتفاعه بـ(8848م)، وأن جزيء الماء مركبٌ كيميائي يتألف من ذرة أوكسجين مركزية ترتبط بها ذرتا هيدروجين برابطة تساهمية (H_2O)، من جهة أخرى؟ حتى نميز بين الظواهر الطبيعية والظواهر الاجتماعية؛ يقترح علينا سيرل أن نستغل العلاقة الثنائية (الذاتي – الموضوعي)، والتباين بينهما بما هو اختلافٌ في الدرجة بأكثر مما هو اختلافٌ في المعنى، طريقا للتمييز داخل كل من المستويين الأنطولوجي والابستمولوجي في كل من الظواهر الطبيعية والاجتماعية: فعلى المستوى الأنطولوجي، يميز سيرل (2012، 39) بين الأنطولوجيا الذاتية، أو أنطولوجيا الحضور (Ontology first person)، أي أنماط الوجود المتصلة بالذات المدركة، وحالات الوعي والقصدية، وقدرة الذهن على أن يصنع أشكالا يمثل بها للوجود ويعبر من خلالها عن الأشياء، والأنطولوجيا الموضوعية، وهي أنماط الوجود أو الوقائع المستقلة في وجودها عن أي حالة ذهنية (Mind independent reality) أو ذات مدركة.

تغطي الأنطولوجيا الذاتية كل الوقائع الاجتماعية والمؤسسية؛ ذلك أن الأخيرة لا توجد إلا على صلة بالحالات الذهنية لمن يدركونها، وتصوراتهم عنها، من دون أن تضيف، طبعا، أي أشياء مادية جديدة للواقع. فأن يكون ياسر عرفات مواطنا فلسطينيا فتلك واقعةٌ مؤسسية لا تنفصل عن حالات الوعي والقصدية المشتركة التي تتفق على أن هناك مؤسسة للمواطنة (دولة فلسطين) تحظى باعتراف الناس وقبولهم.

أما الأنطولوجيا الموضوعية، فتغطي كل الظواهر الطبيعية والوقائع الصريحة، أو الحقائق العارية (Brute Facts)، إنها الوقائع التي لا تلتفت إلى وجودنا وتصوراتنا عنها، أو إن شئت قلت: إنها الوقائع التي لا يعتمد وجودها على وجود مؤسسات بشرية، أو على اتفاق الناس وقبولهم (لنتذكر أن هناك فرقا بين الوجود المستقل للوقائع الموضوعية والتعبير عنها بوساطة مؤسسة اللغة). فأن تكون قمة جبل إيفرست تغطيها الثلوج فتلك حقيقةٌ عارية مستقلة عن إدراكنا أو حالاتنا الذهنية.

وباقتصاد العبارة، يميز سيرل داخل سمات عالم الواقع بين سمات الواقع الأصلية، وسمات الواقع التي تعتمد على ملاحظة المدرك. يقول: "فعندما نبدأ بتحديد سمات أكثر من سمات عالم الواقع، نكتشف وجود فرق يميز بين تلك السمات التي قد ندعوها سمات أصلية في الطبيعة، وتلك السمات التي يتصل وجودها بقدرة وعي من يدركون الأشياء ويستخدمونها على تصورها، أو تمثلها، أو التعبير عنها" (سيرل 2012، 41).

يتعلق المستوى الابستمولوجي بالأحكام التي نخبر بها عن الوقائع، فعندما تعتمد الأحكام على مواقف الأشخاص وميولهم، نسميها أحكاما ذاتية، كأن يقول أحدهم: "بغداد أجمل من القاهرة"، فإذا استقلت عن مواقف أي شخص ومشاعره ندعوها أحكاما موضوعية، كأن نقول: "توفى ياسر عرفات بفرنسا في الحادي عشر من تشرين الثاني 2004".

هكذا؛ من الممكن، مثلا، للابستمولوجيا الذاتية أن تخبرنا عن أنطولوجيا موضوعية، كأن يقال: "جبل توبقال أجمل من جبل الشيخ"، في الوقت الذي يمكن فيه للابستمولوجيا الموضوعية أن تخبرنا عن أنطولوجيا ذاتية كأن نقول: "البيت الأبيض هو مقر إقامة رئيس الولايات المتحدة الأميركية".

ولما كانت الوقائع المؤسسية مقترنة بسمات ذاتية على المستوى الأنطولوجي، فإنها من الممكن أن تكون موضوعية على المستوى الابستمولوجي، فأن يكون مقر الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك؛ فذلك من الأمور الموضوعية التي يمكن التحقق منها في الواقع. وفي هذا السياق، يقول سيرل: "نحن معنيون بحقيقة أن شبكة من الظواهر المؤسساتية النسبية للملاحظ يمكن أن يكون لها وجودٌ موضوعي من الناحية المعرفية [الابستمولوجية]، وإن كانت، أنطولوجيا، تعتمد على الملاحظ، وبالتالي تنطوي على عناصر ذاتية من الناحية الأنطولوجية" (سيرل، 2006، 174).

المطلب الثاني: عناصر نظرية سيرل في تشييد الواقع المؤسسي

إن الإطار المقدم أعلاه في التمييز داخل كل من المستويين الأنطولوجي والابستمولوجي وفق العلاقة الثنائية (الذاتي – الموضوعي) لشرطٌ ضروري لفهم حركة المفهومات ودلالاتها داخل نظرية سيرل عن الوقائع المؤسسية؛ ذلك أن العناصر التي يستخدمها

في تفسير الواقع المؤسسي تتغذى على فهمه أن ذلك الواقع ذو سمات ذاتية من الناحية الأنطولوجية، وسمات موضوعية من الناحية الابستمولوجية. تلك العناصر التي سنشرع في توصيفها والاشتغال بها هي: إسناد الوظيفة (Assign Function)، والقصدية الجمعية (Collective Intentionality)، والقواعد التأسيسية أو المكونة (Constitutive Rules).

داخل الواقع المؤسسي، يتعلق إسناد الوظيفة بقدرة البشر الطبيعية على أن يسندوا وظائف للأشياء، بما فيها تلك الموجودة بصورة طبيعية، وعليه؛ فـ"إن الوظائف لا تشكل على الإطلاق جزءا أصليا من التكوين الفيزيائي لأي ظاهرة، وإنما تفرضها عليها من خارجها المخلوقات الواعية التي تدركها وتستخدمها. فالوظائف، باختصار، ليست أصلية من تركيب البنية، وإنما تتعلق بمن يدركون الأشياء" (سيرل 2012، 46).

فعندما تسند وظيفةٌ للعنصر الطبيعي (س)؛ فإنه بذلك يتخطى سمته الطبيعية لإيجاد سمة وظيفية مرتبطة بالمؤسسة، لنسمها (ص)، تلك الأخيرة هي ما تهيئ للعنصر (س) أسباب القيام بالفعل، أو إن شئت قلت إن العنصر (ص) نمطٌ من السلطة تسند للعنصر (س) عندما لم يكن للأخير أن يؤدي أفعاله بفضل من بنيته فحسب. فالسمات الطبيعية التي يمتلكها الدبلوماسيون – بما هم أفرادٌ طبيعيون– لا تخول لهم أسباب القيام بالفعل السياسي ما لم يمتلكوا معها السمة الوظيفية التي سيسمون بموجبها دبلوماسيين في إطار نظام مؤسسي أكبر تحدده قصدية مشتركة، وقيم، وأهداف، وغايات.

إذا افترضنا أن في كل الوقائع الدبلوماسية في كل الثقافات المؤسسية وظيفة تختص بهندسة الاتفاقات الدولية وإدارتها (ص) يؤديها العنصر (س)، وافترضنا – تبعا لذلك– أن العنصر (س) لا يؤدي الوظيفة (ص) لسماته الطبيعية فحسب، فهناك المؤهلات والخبرات التي لا بد من أن يمتلكها، من جهة، في مقابل الشروط التي تحددها الوظيفة (ص)، من جهة أخرى؛ فإن الثقافات لا تتفق جميعا في شكل المعايير التي تفرضها من أجل إسناد الوظيفة الدبلوماسية تلك، أو أي وظيفة أخرى. وبألفاظ سيرل، فإنه "بسبب هذا التراخي الذي يقع بين الشروط التي يحددها العنصر (س)، من جانب، والوظيفة التي يحددها

العنصر (ص)، من جانب آخر، تختلف الثقافات في المؤهلات التي تمكنها من أداء الوظائف نفسها أو الوظائف المشابهة" (سيرل 2012، 125).

هكذا؛ وإذا تغاضينا عن الشروط التي تقتضيها وظيفة هندسة الاتفاقات الدولية وإدارتها لدى كل من منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل – بالرغم من أهمية البحث فيها– فقد خولت وظيفة أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (ص) المسندة لمحمود عباس (س)، ووظيفة وزير خارجية إسرائيل (ص) المسندة لشمعون بيرس (س) أسباب قيامهما بالفعل السياسي في اتفاق أوسلو (التوقيع على الاتفاق).

قد يعتقد أن بافتراض إسناد الوظيفة (ص) للعنصر (س) أن الأخير سببٌ في أن يؤدي إلى (ص) دائما، وبطريقة ناجحة. غير أن هذا المكون المعياري للوظائف، بما هو "نتيجة كون نسبة الوظيفة تضع الوقائع في إطار غائية معينة" (سيرل 2006، 180)، لا يمكن أن يختزل في العلة المسببة وحدها؛ وذلك "لأن (س) يمكنها القيام بالفعل (ص) حتى في الحالات التي تخفق فيها (س) في أن تتسبب في وقوع (ص) دائما، أو في معظم الأحيان" (سيرل 2012، 51).

ويعني ما تقدم أنه عندما نقول إن وظيفة التفاوض (ص) هي إدارة العلاقات بين الدول (س) فإن تلك الوظيفة تظل قائمة حتى في الحالات التي تخفق فيها المفاوضات في إدارة العلاقات، عندئذ، يمكن أن نتحدث عن خلل وظيفي في الواقعة المؤسسية.

نخلص مما سبق إلى أنه عندما نتحدث عن وظائف في سياق الواقع الدبلوماسي فإننا نتحدث عن وظائف مسندة ترتبط بوعي الفاعلين الخارجيين وقصدياتهم، وهذا ما يدفعنا إلى مناقشة العنصر الثاني الذي تقف عليه الوظائف المسندة حتى تستوفي شروط تحققها الأساسية، وأعني به القصدية الجمعية أو المشتركة.

تعرف القصدية الجمعية بأنها الحالة التي يتوجه بها الذهن، أو يتعلق بصورة جمعية نحو الأشياء، أو الحالات الفعلية في العالم. يقول سيرل: "متى ما يكن لديك أناسٌ يتعاونون في عمل واحد، تكن لديك قصديةٌ جمعية. ومتى ما يكن لديك أناسٌ يشتركون في أفكارهم ومشاعرهم

وما أشبه، تكن لديك قصديةٌ جمعية، والحقيقة أنني أود القول إن هذا يشكل، فعلا، أساس جميع الفعاليات الاجتماعية" (سيرل 2012، 178).

يتضح مما تقدم أن الحديث عن أي واقع مؤسسي لا بد وأن يستدعي وجود قصدية جمعية. حتى أشد الوقائع البشرية عداء، فإنها تتطلب قصدية جمعية في مستوى أعلى تدل على ما فرضته على الظاهرة من وظيفة تبلغها وضعا لم يكن للظاهرة لو لم تكن لها هذه الوظيفة أو تلك. إن النزاع يختلف عن الصراع، وكليهما يختلف عن الحرب. وكل تلك الظواهر تحددها قصديةٌ جمعية في مستوى أعلى تفرض عليها وظيفة بمقتضى بلوغ وضع يجعلها نزاعا، أو صراعا، أو حربا، إلخ.

إن ما يميز كون تلك الرقعة الطبيعية من الأرض (س) دولة ذات سيادة (ص) وجود قصدية جمعية في مستوى أعلى تفرض على الأشياء وظائف جديدة، تحظى باعتراف الناس وقبولهم، وعليه؛ فـ"إن المسار الرئيس على الجسر الممتد من الطبيعيات إلى المجتمع هو التوجه الجماعي للوعي حين يتصور الظواهر ويعبر عنها، والفعل الحاسم على ذلك الجسر المتمثل في صنع واقع اجتماعي هو ما يقوم به القصد العقلي الجماعي من فرض وظيفة على أشياء ما كان لها أن تؤدي تلك الوظيفة من دون ذلك الفرض" (سيرل 2012، 74).

وتتّضح فكرة القصديّة الجمعيّة وفاعليّتها أكثر ما تتّضح في ما يُسَمّى "العُرف الدوليّ"؛ حيث ينبني نشوء أيّ قاعدة عُرفيّة في القانون الدوليّ على عنصريْن رئيسيْن: العنصر المادي، والعنصر المعنويّ (ما سنصطلح عليه العنصر القصديّ أو الذهنيّ). ومن البديهي القول: إنّ العنصر الماديّ – بما هو تكرار الممارسات المماثلة بصورة ثابتة ومستمرة من لدن أشخاص القانون الدوليّ– لا يكفي وحده لرفْع الممارسة الماديّة إلى مستوى القاعدة العُرفيّة المُلزمة؛ فالممارسات الماديّة (س) تحتاج أبدا إلى نمط من السلطة القائمة على اعتراف أعضاء المجتمع الدوليّ بها وقبولهم (ص). وبصيغة أخرى، فـ"من أجل أن تكتسب التصرفات الدولية قوة الإلزام القانوني (Legally Obligatory) لا يكفي أن تتوافر على الركن المادي (أي تكرار العرف في الزمان والمكان، وأن يتميز بصفة العمومية)، بل لا بدّ من الركن المعنوي الذي يعني الاقتناع بأنّ السير وفق ما

جرت عليه العادة أصبح يوجبه القانون؛ فغياب الركن المعنويّ يُبقي التصرف مجرّد عادة أو مجاملة غير ملزمة تماما للدول" (شكراني 2019، 93).

بالعودة إلى إشكال الدراسة العمليّ؛ فمن الممكن للقصدية الجمعية أن تفسر كيف أصبح اتفاق أوسلو واقعا مؤسسيا، فإذا فرضت القصدية الجمعية لمنظمة التحرير الفلسطينية في مرحلة تسبق الاتفاق على الواقع أنها في ظاهرة الحرب مع إسرائيل؛ فإنها بالاتفاق فرضت على الواقع ظاهرة جديدة، إنها ظاهرة السلام، والاعتراف بأن الرقعة الطبيعية من أرض فلسطين التاريخية حتى حدود الرابع من حزيران 1967م (س) هي إسرائيل بما هي دولةٌ ذات سيادة (ص).

يبدو التحليل السابق كما لو أنه من اتجاه واحد. فهو لا يحدثنا عن القصدية الجمعية لإسرائيل قبل الاتفاق وبعده. وفي الواقع، إننا نحتاج إلى تحديد ما يعنيه مفهوم الاعتراف، وكيف تجسد في الاتفاق، من جهة، ثم ربطه بعلاقات القوة والنفوذ المشكلة للواقع المؤسسي الجديد المترتب عن الاتفاق، من جهة أخرى.

من الممكن أن نعد الاعتراف حالة ذهنية تتجه بصورة جمعية نحو الخارج، أو بالأحرى، "إنه حالة وعي، ولكي نملك يقينا ذاتيا عن مفهومنا الخاص لقيمة، يجب أن يعترف به من قبل وعي آخر" (فوكوياما 1993، 169). والسؤال، من بعد، ما شكل الاعتراف الذي فرضته إسرائيل بموجب الاتفاق على الواقع المؤسسي الجديد؟

إذا اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل دولة ذات سيادة؛ فإن إسرائيل قد اعترفت بالمنظمة ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني. ومن ثم؛ نجد أن الاعتراف قد تجسد بالاتفاق بصورة غير متكافئة، فإسرائيل قد نالت اعترافها واقعا مؤسسيا يتخذ شكل الدولة، أما منظمة التحرير، فقد نالت اعترافها واقعا مؤسسيا يتخذ شكل الحكم الذاتي الذي يُؤمل منه أن يصبح، لاحقا، دولة من خلال أشكال من المفاوضات سنوضحها في أثناء مناقشة العنصر الأخير من عناصر تشييد الواقع المؤسساتي، وأعني به القواعد التأسيسية.

إن القواعد التأسيسية، بمفهوم سيرل، عبارةٌ عن قواعد تخلق "أشكالا جديدة من السلوك" (new forms of behavior) (Searle1969, 35)، وهي، من ثم؛ توضح الفرق الحاسم بين الوقائع الصريحة والوقائع المؤسسية، حيث يفسر بوساطتها كيف أن المؤسسات لا توجد إلا في إطار أنظمة من القواعد التي تتخذ شكل صيغة منطقية بسيطة يجعل تكرارها الوقائع المؤسسية بنية ذات تركيب منطقي معقد. وتتخذ تلك الصيغة المنطقية الشكل التالي (سيرل 2012، 59):

(1) (س) تعد بمثابة (ص) أو (س) تعد بمثابة (ص) في السياق (ع).

توضح الصيغة السابقة كيفية استخراج الإنسان وقائع مؤسسية (ص) من وقائع طبيعية (س) لم تكن لتؤدي وظيفتها من دون قبول جمعي، أو قصد مشترك (تعد بمثابة). وفي هذا السياق، يقدم سيرل قواعد لعبة كرة القدم مثالا على القواعد التأسيسية التي تخلق واقعا جديدا. يقول: "من الممكن أن يحقق اثنان وعشرون رجلا الحركات البدنية نفسها التي يحققها فريقان في لعبة كرة القدم، لكن لو لم توجد قواعد كرة القدم، فلن يكون هناك معنى لوصف سلوكهم بأنه لعبٌ لكرة القدم" (Searle 1969,35).

وبصيغة أكثر عمومية، فإن العناصر الطبيعية التي نشكل بها وقائعنا الاجتماعية والمؤسسية هي نفسها ما يدعوها فتغنشتاين "المواد التي نصنع منها صورة الواقع" (فتغنشتاين 2007، 166).

إذا افترضنا أن الوقائع المؤسسية تبنى من خلال أشكال من التكرار والتراكمات من الصيغة المنطقية السابقة، فإنه، في الواقع، لا يمكن للبحث في القواعد التأسيسية المشيدة لتلك الوقائع أن يستقيم من دون أن نفترض، كذلك، وجود شبكة جد معقدة من التداخلات بين المؤسسات، من جهة، وأن تلك الوقائع محكومةٌ بعلاقات من السلطة والنفوذ، من جهة أخرى. "فالسلطة تبنى على هرمية تتخذ شكل تنظيمات مؤسساتية موسومة بعقلية الإكراه والقوة" (الباهي 2016، 68). وقبل أن تصبح السلطة نمطا من الهرمية، فإنها كامنةٌ في الوظيفة التي تؤدى بمقتضى بلوغ منزلة، ومن ثم يصبح العنصر (ص) – كما أشرنا سابقا– نمطا من السلطة القائمة على القبول الجمعي، والقصد المشترك، تمنح للعنصر

(س). وعليه؛ يصبح الشكل الأولي للقصد المشترك عند فرضه الوظيفةَ (ص) على العنصر (س) هو (سيرل 2012، 165):

(2) نحن نقبل [أن] لـ(س) سلطة [أن] (س تفعل أ).

وفي حقيقة الأمر، يمكن للشكل الأوّلي للقصد المشترك، ولإفتراض السلطة الموزَّعة في كلّ القواعد التأسيسيّة ذات التركيب المنطقيّ البسيط أنْ يُعطينا فهما جديدا لمصطلح مايكروفيزياء السلطة (Microphysique du pouvoir) لدى ميشيل فوكو Michel Foucault : لا تعني السّلطة، بالنّسبة إلى فوكو، مؤسسات الدولة وأجهزتها، كما أنها لا تعني القمع أو الإخضاع. وإن كانت السّلطة ليست كذلك بالنّسبة إليه؛ فذلك لأنّه لا يُعْطيها دَوْرًا سلبيًّا، بل إيجابيًّا، وأعني، بالتّحديد، دورَ الإنتاج، لا القمع فحسب. وليست أجهزة الدولة، أو القانون، سوى تجليّاتِ السلطة النهائيّة. يقول: "يجبُ التوقّف عن الاستمرار في وصْفِ مفاعيل السلطة بعبارات سلبيّة من مثل: إنّ السلطة "تستبعد"، و"تقمع"، و"تكبت"، و"تراقب"، و"تُجرّد"، و"تُقَنّع"، و"تُخفي". في الواقع، إنّ السلطة تُنْتج، تنتج الواقِع الحقيقيّ، إنّها تنتج مجالاتٍ من الموضوعات "الأشياء"، ومن طقسيّات الحقيقة. فالفرد والمعرفة التي يمكن أن نكوّنَها عنه هما من فعل هذا الإنتاج" (فوكو 1990، 204).

إنّ ما يترتّب على هذا الفهم الجديد للسّلطة هو أنّها ليْست محصورةً في مكان محدّد، إنها موجودة في كلّ مكان. وفي هذا السياق، يطرح فوكو مصطلح ميكرو فيزياء السلطة ليؤكّد به أنّ السلطة موزّعة في الجسد الاجتماعيّ كلّه. حيث يفترض أنّ "السلطة تأتي من تحت: أي أنّه لا يوجد في أساس العلاقاتِ السلطويّة، وكقاعدة عامّة، تناقض مثنويّ وإجماليّ بين الحاكمين والمحكومين... يجب أن نفترضَ، بالأحرى، أنّ علاقاتِ القوى المتعدِّدة التي تتكوَّن وتفعل فعلَها في أجهزة الإنتاج، والعائلات، والجماعات الضيّقة، والمؤسسات، إنّما تُفيد كركيزة لتوليد آثار تقسيميّة كبيرة تجتاز الجسم الاجتماعيّ كلَّه" (فوكو 1990ب، 103).

إنْ كانت "السلطة التي تأتي من تحت" عبارةً مبهمة بعض الشيء؛ فيمكن لافتراض الوظيفة التي تؤدى بمقتضى بلوغ منزلة (ص) من خلال القواعد التأسيسيّة أن يُزيل إبهامها، فالصيغة المنطقيّة (س تُعد بمثابة ص) هي صيغة قائمة على القبول الجمعيّ الذي يأتي "من تحت"، وعلى اعتراف الناس بأنّ لـ(س) سلطة في أنْ يفعل (أ)، إذ من دون القبول الجمعيّ، تظل القواعد التأسيسيّة مجرّد صيغ منطقيّة بسيطة خالية من الدلالة. وبالمثل، فإنّ السلطة الكامنة في القواعد التأسيسيّة هو ما يجعلها مايكروفيزيائيّة باصطلاح فوكو.

قلنا: إن أي واقع مؤسسي مرتبطٌ بأنظمة من القواعد المتراكمة التي تأخذ الشكل المنطقي: (س) تعد بمثابة (ص) أو (س) تعد بمثابة (ص) في السياق (ع). وبعبارة أوضح، فإن تراكم القواعد يعني تراكم الوظائف (ص)، ومن ثم؛ قد تصبح الوظيفة (ص)، في مستوى سابق، العنصر (س)، في مستوى لاحق، وهكذا دواليك. فمثلا، المدعو ياسر عرفات (س) يعد رئيس منظمة التحرير الفلسطينية (ص). ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية (س) يعد الملتزم القانوني من جهة المنظمة على ما جاء في الاتفاق (ص). والمدعو إسحاق رابين (س) يعد رئيس وزراء إسرائيل (ص)، ورئيس وزراء إسرائيل (س) يعد الملتزم القانوني من جهة إسرائيل على ما جاء في الاتفاق (ص). هذا بالإضافة إلى أن العنصر (ص) بإمكانه أن يصبح العنصر (ع)، أي السياق، في مرحلة لاحقة. هكذا؛ غطّى وجود رئيس الولايات المتحدة الأميركية بيل كلينتون (ص) العنصر (ع) لحظة التوقيع على اتفاق أوسلو.

ويمكننا الاستمرار في تكرار القاعدة المنطقية البسيطة حتى ننتهي إلى التركيب المؤسسي المعقد الذي نتج عن الاتفاق: يعد أحد أهداف اشتغال المفاوضات (س) إنشاء سلطة حكم ذاتي فلسطيني مؤقتة (ص)، ويعد قرارا مجلس الأمن (242) و(338) (س) المرجعية القانونية للتسوية النهائية للصراع (ص)، إلخ.

إنّ انهيار النظام الدوليّ ثنائي القطبيّة، وما رافقه من اختلال علاقات القوة والنفوذ، وانعدام التكافؤ، واختلاف الهندسة والتخطيط للاتفاق بالنسبة للطرفين، هو ما جعل كل العناصر المرتبطة بتشكيل الواقع المؤسسي الفلسطيني بما هو دولةٌ ذات سيادة ترجأ إلى أشكال من المفاوضات لم يخرج منها الجانب الفلسطيني بشيء حتى هذه اللحظة؛ ذلك أن الوقائع المؤسسية بعد اتفاق أوسلو ظلت تحددها – من جهة إسرائيل– قصديةٌ جمعيةٌ في مستوى أعلى تفرض عليها وظائف الاستعمار، والاستيطان، وتغييب الحدود، وعدم الاعتراف بالمرجعية الدولية للمفاوضات، إلخ.

ختاما؛ يمكن أن نركب بين عناصر تشييد الواقع المؤسسي بقولنا: يصبح تشييد أي واقع مؤسسي مرتبطا بأنظمة من القواعد المنطقية التي تستمد معناها من داخل النظام نفسه بما هو تجسيدٌ لقبول الجماعة واعترافهم بالوظائف المسندة، من جهة، وفي إطار تداخل كل مؤسسة بمنظومة من العلاقات المعقدة مع غيرها من المؤسسات، من جهة أخرى. وذلك ما يضمن استمرار المؤسسة وبقاءها. وبالجملة، فـ"إن سر فهم استمرار وجود الوقائع المرتبطة بالمؤسسة يكمن، ببساطة، في أن الأفراد المرتبطين مباشرة بالجماعة، وعددا كافيا من أعضاء المجتمع المعنيين لا بد من أن يستمروا في قبول وجود تلك الوقائع والاعتراف بها؛ لأن وجود منزلة ما تنبني على أساس من قبول الجماعة لها، ولأن القيام بالوظيفة يحتاج، بالضرورة، إلى المنزلة" (سيرل 2012، 156).

المبحث الثاني: بعض مهمات اللغة في تشييد الواقع المؤسسي:

أن نسأل عن بعض مهمات اللغة في تشييد الواقع المؤسسي يعني أن نبحث في القدرة التي تمتلكها اللغة بما هي نظام ترميز وأداة للتواصل، يعتمد وجود أي واقع اجتماعي، أو مؤسسي عليها، ولا يستقيم من دونها.

لا بأس من أن نبدأ مناقشتنا في هذا الفرع بالمثل الذي يطرحه فتغنشتاين في تحقيقاته الفلسفية، يقول: "لنتصور أن سكان هذا البلد يقومون بالأعمال البشرية العادية، ويستعملون في ذلك ما يبدو وكأنه لغةٌ منطوقةٌ. لو راقبنا سلوكهم عن كثب لوجدناه مفهوما، وليدا لنا منطقيا. ولكن لو سعينا إلى تعلم لغتهم، لوجدناها مستعصية مستحيلة، فلا وجود عندهم لعلاقة منتظمة بين ما يقوله

القوم، والأصوات التي يصدرونها، والأعمال التي يقومون بها. لكن الأصوات التي يصدرونها لا يمكن الاستغناء عنها؛ لأننا لو ألجمنا فم أحد هؤلاء الناس لكانت النتيجة مماثلة لما يحدث عندنا: فدون هذه الأصوات تقع أعمالهم في الفوضى، إن كان هذا التعبير بهذه الطريقة ممكنا" (فتغنشتاين 2007، 249).

ماذا يريد أن يقول فتغنشتاين؟ حسنا، إنه يشير إلى العلاقة الأكيدة بين اللغة – بما هي إنجاز أفعال كلامية، كالتوجيهات، عبر إصدار أصوات– والعمل الاجتماعي، وبصيغة أكثر تحديدا، يلمح فتغنشتاين إلى استعارته الخاصة التي يقارب بها اللغة، وأقصد الألعاب اللغوية، حيث تعني الأخيرة العمليات التي ننجزها بوساطة اللغة حسب قوانين محددة، أو بالأحرى، "الكل الذي تكونه اللغة، والأعمال التي تنضوي تحتها" (فتغنشتاين 2007، 124)، ومن ثم تغطي اللغة مجموع الألعاب اللغوية التي ينجزها الأفراد في إطار نظام محدد بمجموعة من القواعد التي جرى التوافق عليها. أو إن شئت قلت: إن لكل جماعة أحداثا كلامية لها قدرٌ من المؤسسية تشكل ألعاب اللغة التي تتمفصل حولها حياة أعضاء الجماعة تلك، سواء من أكثر الجماعات بساطة، كسكان البلد التي حدثنا عنها فتغنشتاين، حتى أكثرها تعقيدا، كالمجتمع الدولي. فأن تكون هناك ألعابٌ لغويةٌ، يعني أن تكون هناك قواعد، وأن تتوفر قواعد يعني أن توجد مؤسساتٌ، و"أن تتصور لغة يعني أن تتصور شكل حياة (Lebensform)" (فتغنشتاين 2007، 131).

وبهذا الفهم المؤسسيّ للغة، فإنّ اللسان (باصطلاح دي سوسير) مجموعة من العلامات العُرفيّة أو الاصطلاحية التي جرى التوافق عليها لتستعملها جماعة كلامية أو عشيرة لغوية للتعبير عن حاجاتها، وتحقيق تفاعلها الاجتماعيّ. وتماما، مثلما أنّ كلّ الوقائع المؤسسية تفرض حدودا وتضع عقبات؛ فإنّ اللسان، بوصفه واقعة مؤسّسية، "ظاهرة اجتماعيّة قسرية وملزمة للجميع، وكل خروج عن النظام اللغوي العام يعرِّض المتكلم لجملة من الصعوبات الاجتماعيّة المتعلقة باندماجه داخل البنية الاجتماعية العامّة" (غلفان 2010، 219).

إن هدفنا من طرح مثال فتغنشتاين وألعاب اللغة هو أننا نريد أن نوضح النظرية المؤسسية للغة التي يشترك فيها سيرل مع أوستن وفتغنشتاين، بالطبع. في هذا الإطار الجديد، "لم

تعد اللغة ترى هامشية بالنسبة لفهمنا للعالم الذي نعيش فيه، بل أصبحت اللغة في المركز من هذا الفهم. ليست الكلمات تسميات صوتية مجردة، أو ملحقات adjuncts اتصالية مفروضة على نظام معطى مسبقا للأشياء. إنها منتجاتٌ تصدر عن جماعات غايتها التفاعل الاجتماعي، وهي أدواتٌ جوهرية يشكل بها البشر عالمهم ويعبرون بها عنه" (هاريس 2019، 26).

بالنسبة للنظرية المؤسسية للغة عند فتغنشتاين وسيرل، يصبح التكلم بلسان ما إنجازا لألعاب لغوية، (باصطلاح فتغنشتاين)، أو لأفعال كلامية (باصطلاح أوستن وسيرل) وفقا لقواعد، حيث تصبح قواعد التكلم بلغة ما (قواعد النظام اللغوي) ضربا من القواعد التأسيسية. ويوضح سيرل فرضيته تلك بقوله: "إن تكلم لغة ما هو إنجاز أفعال كلامية (performing speech acts)، أفعال مثل إنشاء إثباتات، وتوجيه أوامر، وطرح أسئلة، وإنشاء وعود، وهكذا دواليك. وعلى نحو أكثر تجريدا أفعال مثل الإحالة، والإسناد أو الحمل (predicating). وثانيا، تصبح تلكم الأفعال ممكنة، بالعموم، بفضل القواعد المتحكمة في استعمال العناصر اللغوية، ويجري إنجازها وفقا لتلك القواعد" (Searle 1969, 16).

وبهذا الفهم؛ فإنّ اللغة "تقوم بدور حلقة في سلسلة من الأنشطة الإنسانية المتآلفة، باعتبارها جزءا من السلوك الإنسانيّ، فهي وسيلة من وسائل الفعل، وليست أداة للتأمل" (هدسون 1987، 187).

تأسيسا على ما تقدم؛ سنعزز تصورنا السابق لبعض مهمات اللغة في تشييد الواقع المؤسسي، فنخصص المطلب الأول لوظيفة اللغة المتعلقة بالتمثيل الذهني للأفكار التي تضع، جزئيا، أسس الواقع، ثم نفرد المطلب الثاني للوظيفة المتعلقة بالإشارة إلى وظائف الأوضاع في الواقع المؤسسي.

المطلب الأول: التمثيل الذهني للأفكار التي تضع، جزئيا، أسس الواقع المؤسسي:

إذا افترضنا أن الوقائع المؤسسية هي تلك التي يعتمد وجودها على بعض حالات الفكر المتصلة بالاعتقاد، والتخطيط، والأدوار المؤسسية، وتأويل الظواهر، إلخ، وافترضنا – تبعا لذلك– أن حالات الفكر السابقة تعتمد على اللغة بما هي قدرةٌ على الترميز، أي القدرة على أن نمثل بها، أو نعبر، أو نرمز إلى شيء آخر، فالنتيجة إذن هي أن الوقائع المؤسسية هي تلك التي يعتمد وجودها على اللغة، ومن ثم؛ "لكي توجد واقعةٌ تعتمد على

اللغة يكفي أن يجتمع لها شرطان: الأول، لا بد لأشكال التمثيل العقلية للأشياء، كالأفكار، أن تضع جزئيا أسس الوقائع، والشرط الثاني، أنه لا بد أن تكون أشكال التمثيل التي عنيناها معتمدة على اللغة" (سيرل 2012، 98).

وعليه؛ إذا كفل الشرط الأول وجود واقعة مؤسسية؛ فإن الشرط الثاني تكفله وظائف الوضع (Status Functions)، أي تلك الوظائف المتصلة بإدراك الجماعة واعتقادها، وقبولها واعترافها، وذلك ما لا يمكن بلوغه إلا بالاعتماد على اللغة. وبعبارة أوضح، إذا اشترك الإنسان وبعض الحيوانات في القدرة على إسناد وظائف للأشياء من خلال الانتقال من العنصر الطبيعي (س) إلى الوظيفة (ص)، إذ يمكن القرد، مثلا، أن يستخدم العصا أداة لالتقاط الموز؛ فإن ما يتفرد به الإنسان هو أن الوظائف التي ينص عليها العنصر (ص) هي وظائف وضع تتحقق بفضل من القبول الجمعي ليترتب عليها، من بعد، التزاماتٌ وواجباتٌ. يقول سيرل: "يمتلك كثيرٌ من الأنواع القدرة على إسناد الوظائف للأشياء، لكن القدرة التي يتفرد بها الإنسان هي القدرة على فرض وظائف الوضع، وبالتالي على خلق الوقائع المؤسساتية، وتتطلب وظائف الوضع وجود اللغة، أو في الأقل وجود قدرة على الترميز شبيهة باللغة" (سيرل 2006، 199).

إن كل الوظائف المسندة التي تحدثنا عنها سابقا هي وظائف وضع قائمةٌ على نمط من القبول الجمعي يجري التعبير عنه رمزيا، وإلا تعطل النظام. ومن ثم، يعد الانتقال من العنصر (س) إلى العنصر (ص) انتقالا رمزيا، أو بالأحرى، فعلا لغويا، والنقطة الحاسمة هنا هي أنه "بقدر ما نستعمل المفردة (س) لتمثيل الوضع (ص)، فنحن نستعملها رمزيا، نستعملها بوصفها وسيلة لغوية" (سيرل 2006، 226).

إن كان من المسلم به أنه، بالفعل، هناك حيواناتٌ أقل أو أكثر اجتماعية (كجماعات النحل، والنمل، والحيوانات المعتادة على اصطياد فرائسها بشكل جماعي)، لكن أن ترقى الاجتماعية تلك إلى مستوى من التعاقد، أو تشكيل هيئات، أو إسقاط حكومات، أو عقد تحالفات، أو الانخراط في مفاوضات، فتلك وقائع مؤسسيةٌ تتخطى الوقائع الاجتماعية ليتفرد بها الإنسان لتفرد لغته.

وبكل بساطة، ما نقرؤه في الوقائع المؤسسية هو أن السمات الفيزيائية للعنصر (س) لا تهيئ له وحدها أسباب القيام بالفعل، والتي تحققها له وظيفة الوضع (ص)، وفي المقابل، لا وجود للعنصر (ص) الذي يتضمن اعتراف الجماعة وقبولها بمعزل عما يمثله، ويعبر عنه، أي عما يخرجه من حيز الوجود بالقوة إلى حيز الوجود بالفعل. ولا وجود لوسيلة للتعبير عن تلك الأفكار المعقدة المجردة أفضل من اللغة. وبهذا الفهم؛ يصبح الانتقال من العنصر (س) إلى العنصر (ص) انتقالا رمزيا، وبهذا الفهم أيضا، تصبح اللغة نظاما ترميزيا تقوم عليه كل الوقائع المؤسسية المعقدة.

مع وظائف الوضع، يصبح للغة نمط وجود أنطولوجي، إنها تضع أسس تشييد الوقائع، ناهيك عن أنها قد تصبح – من خلال الفعل اللغوي– وظيفة وضع، أي واقعا مؤسسيا. لننظر في حالات أفعال الكلام (speech act) التي يترتب عند التلفظ بها في سياقات معينة إيجاد وقائع مؤسساتية جديدة. لنفكر في حالات إعلان الحروب، أو التصويت على قرار في مجلس الأمن، أو افتتاح جلسة في البرلمان، إن كل تلك الحالات تفرض على الواقع وظائف وضع جديدة بمقتضى التلفظ بملفوظات إنجازية (Performative Utterances). والمبدأ العام هو "أنه بقدر ما تكون المنزلة المرتبطة بالمؤسسة الجديدة على أعلى قدر من الأهمية نكون أشد ميلا إلى أن يتخذ إعلانها شكل فعل من أفعال كلام صريحة تؤدى وفقا لقواعد صارمة" (سيرل 2012، 156).

المطلب الثاني: الإشارة إلى وظائف الأوضاع في الواقع المؤسسي:

علينا، الآن، أن نميز بين مهمتين للغة في إطار الوقائع المؤسسية: تشكيل تلك الوقائع، ووضع أسسها، من جهة، والإشارة إليها، أو التعبير عنها، من جهة أخرى. وإذا استغرقت المهمة الأولى في إطار وظائف الوضع، فإن المهمة الأخرى تستغرق وجودها في إطار ما يدعوه سيرل مؤشرات الوضع (Status Indicators).

وبالرغم من أن الرمز من الممكن أن يؤدي المهمتين معا، أي أن يضع أسس تشكيل الوقائع ويدل عليها في آن واحد، غير أنه مما تجب الإشارة إليه هو أن مؤشرات الوضع ذات وظيفة ابستمولوجية تصبح اللغة بدورها تتطابق مع واقع مؤسسي قد وجد بالفعل.

تلك المؤشرات الدالة على الوضع ما يمكن أن نؤديها بالكلمات، أو بأي شيء له دورٌ رمزيٌ كاللغة (خاتم الزواج، جواز السفر، علم الدولة، الزي الرسمي). وبالجملة، فإن مؤشرات الوضع "لا تقوم بدور ابستمولوجي فحسب، وإنما تقوم بوظائف أخرى، كالوظائف التعبيرية، والاحتفالية، والجمالية كذلك" (سيرل 2012، 160).

وبالجملة؛ فإنّ لكل مؤسسة وظائف الوضع التي تشيدها، وما علينا القيام به هو أن نترجم تلك الوظائف بوصفها انتقالا من مؤسسة اللغة إلى لغة المؤسسة. حيث تصبح الأخيرة نمطا خاصا من أنماط وضع أسس تشييد الوقائع والتدليل عليها.

خاتمة:

حاولنا، في هذه الدراسة، الإجابة عن إشكال تشييد الواقع المؤسسي، متخذين من الدبلوماسية أنموذجا لذلك، فافترضنا، أن القدرة على تشييد الواقع المؤسسي تستند في عمقها إلى القدرة الأحيائية التي نمتلكها نحن البشر، وأن تلكم القدرة تظل كامنة بنحو تتخذ صيغها المختلفة في كل المؤسسات التي نجعلها واقعا. ولمقاربة ذلكم الفرض وفحصه؛ اتخذنا من نظرية الفيلسوف الأميركي جون سيرل في بناء الواقع الاجتماعي أداة لذلك. فميزنا أولا بين الظواهر الطبيعية (الحقائق العارية) والظواهر الاجتماعية (أنطولوجيا الحضور). ثم استغرقنا في البحث في عناصر بناء الواقع المؤسسي: وظائف الوضع، والقواعد التأسيسية، والقصدية الجمعية متخذين من اتفاق أوسلو الانتقالي (1993) أنموذجا لفهم آليات تشييد الواقع المؤسسي. ثم انتهينا إلى البحث في وظيفة اللغة في تشييد الواقع المؤسسي، فميزنا بين وظيفتي التمثيل الذهني للأفكار التي تضع، جزئيا، أسس الواقع المؤسسي، والإشارة إلى وظائف الأوضاع في الواقع المؤسسي. ومن بعدُ؛ نخلص إلى مجموعة من النتائج، أبرزُها أنّ الوقائع المؤسسية ذات انطولوجيا ذاتية لا توجد إلا على صلة بالحالات الذهنية لمن يدركونها، وتصوراتهم عنها، من دون أن تضيف، طبعا، أي أشياء مادية جديدة للواقع، فهي أشبه ما تكون بالمتخيّلات الاجتماعيّة (Social Imaginaries) عند تشارلز تايلر Charles

Taylor، أي مجموعة من التصورات المودَعة في أذهان الأفراد، يتخيّلون بوساطتها وجودهم الاجتماعيّ، بما يتضمّنه من الانسجام مع الآخرين، والتفاعل بينهم، والتوقّعات التي يجري تلبيتها عادة، بالإضافة إلى الأفكار والصور المعياريّة الأعمق الكامنة خلف التوقّعات. وعليه؛ فإنْ كانت الثقافات تشترك أحيائيّا، بالقدرات التي تمكّنها من بناء أنطولوجيا ذاتيّة ووقائع مؤسسية (كالمؤسسة الدبلوماسية)؛ فإنّها تختلف في شكل المعايير التي تُبَنْيِنُ بوساطتها وقائعها المؤسسيّة. بالإضافة إلى ذلك، فقد خلصت الدراسة إلى أنّ إسناد الوظائف ليس جزءا أصيلا من تركيب البنية أو تكوينها الفيزيائي، وإنما يتعلق بمن يدركون الأشياء؛ فعندما تسند وظيفةٌ للعنصر الطبيعي (س)؛ فإنه بذلك يتخطى سمته الطبيعية لإيجاد سمة وظيفية مرتبطة بالمؤسسة (ص)، تهيئ للعنصر (س) أسباب القيام بالفعل. ثم إنّ إسناد الوظائف لا يقتصر على أن يتسبب العنصر (س) في وقوع (ص) دائما، وبصورة ناجحة. فإسناد الوظيفة للعنصر (س) يظل قائما حتى في الحالات التي يفشل فيها (س) في وقوع (ص). فأن يخفق الفرد أو الأفراد (س) في إدارة العلاقات في حال الحرب أو السلم (ص)؛ فإنّ ذلك لا ينفي كون الوظيفة المسندة للعنصر (س) قائمة بالفعل. وسيكون هذا الإخفاق موضوعا للبحوث التي تدور في فلك مسببات الخلل الوظيفي في الوقائع المؤسسية. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ افتراض كون السلطة كامنة في الوظيفة التي تُؤدّى بمقتضى بلوغ منزلة (نحن نقبل [أن] لـ(س) سلطة [أن] (س تفعل أ)) هو ما يعطينا فهما جديدا للسلطة، غير الفهم الذي يحصرها بالقمع والإخضاع، فالسلطة الكامنة في القواعد التأسيسيّة بصيغتها المنطقيّة البسيطة (س تُعد بمثابة ص) هو ما يمنحها، أي السلطة، دورا إنتاجيّا، إنتاج الوقائع المؤسسيّة، قبل أن تصبح "هرميّة"، أو "قمعيّة"، أو "إخضاعيّة"، أو "استبعاديّة"، إلخ. ختاما، فإن وضع تصوراتنا لتشييد الواقع المؤسسي بالاستناد إلى نماذج فلسفية تفسيرية من شأنه أن يغني البحوث المنجزة في إطار رصد الظواهر

الاجتماعية، فيرفع النتائج البحثية من مستوى الحس المشترك إلى مستويات تأويلية أكثر كفاية ودقة.

قائمة المصادر:

الباهي، حسان. 2016. فلسفة الفعل: اقتران العقل النظري بالعقل العملي. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق.

بوبر، كارل. 2003. أسطورة الإطار. ترجمة يمنى الخولي. الكويت: عالم المعرفة.

سيراكوسا، جوزيف. 2015. الدبلوماسية. ترجمة كوثر محمد. القاهرة: مؤسسة هنداوي.

سيرل، جون. 2012. بناء الواقع الاجتماعي. ترجمة حسنة عبد السميع. القاهرة: المشروع القومي للترجمة.

سيرل، جون. 2006. العقل واللغة والمجتمع: الفلسفة في العالم الواقعي. ترجمة سعيد الغانمي. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

شكراني، الحسين. 2019. تناقضات القانون الدولي: مدخل تحليلي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

غلفان، مصطفى. 2010. في اللسانيات العامة: تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.

فتغنشتاين، لودفيك. 2007. تحقيقات فلسفية. ترجمة عبد الرزاق بنور. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

فوكو، ميشيل. 1990. المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن. ترجمة علي مقلد. بيروت: مركز الإنماء القومي.

فوكو، ميشيل. 1990ب. إرادة المعرفة. ترجمة مطاع الصفدي وجورج أبي صالح. بيروت: مركز الإنماء القومي.

فوكوياما، فرانسيس. 1993. نهاية التاريخ والإنسان الأخير. ترجمة فؤاد شاهين وآخرون. بيروت: مركز الإنماء القومي.

هاريس، روي. 2019. سوسير وفتجنشتين: فلسفة اللغة ولعبة الكلمات. ترجمة فلاح رحيم. الكوفة: جامعة الكوفة.

هدسون، ريتشارد. 1987. علم اللغة الاجتماعي. ترجمة محمود عبد الغني عياد. بغداد: دار الشؤون الثقافية.

List of references:

Bahi, Hassan. 2016. The Philosophy of Action: Coupling Theoretical Reason with Practical Reason. Casablanca: East Africa.

Berridge. Geoff, and Alan James. 2001. *A Dictionary of Diplomacy*. New York: Palgrave.

Foucault, Michel. 1990. Surveillance and Punishment: The Birth of Prison. Translated by Ali Makled. Beirut: National Development Center.

Foucault, Michel. 1990b. The will of knowledge. Translated by Mutaa Al Safadi and George Abi Saleh. Beirut: National Development Center.

Fukuyama, Francis. 1993. The End of History and the Last Man. Translated by Fouad Shaheen et al. Beirut: National Development Center.

Galfan, Mustafa. 2010. On General Linguistics: Its History, Nature, Subject Matter, Concepts. Beirut: United New Book House.

Garling. Tommy. 2000. Diplomacy and Psychology: psychological contributions to international negation, conflict prevention, and world peace. *International Journal of Psychology*, 35 (2). P82-87.

Harris, Roy. 2019. Saussure and Wittgenstein: Philosophy of Language and the Word Game. Translated by Falah Rahim. Kufa: University of Kufa.

Hudson, Richard. 1987. Sociolinguistics. Translated by Mahmoud Abdel Ghani Ayad. Baghdad: House of Cultural Affairs.

Jackendoff, Ray. 2007. Language, *Consciousness, Culture: Essays on Mental Structure*. Cambridge: MIT Press.

Popper, Carl. 2003. The Myth of the Frame. Translated by Youmna El-Khouly. Kuwait: World of Knowledge.

Searle, John. 2006. Reasoning and Society: Philosophy in the World and the Subconscious. Translated by Saeed Al-Ghanimi. Beirut: Arab House of Science Publishers.

Searle, John. 2012. The Construction of Social Reality. Translated by Hasna Abdel Samie. Cairo: The National Project for Translation.

Searle. John. 1969. *Speech Acts: An Essay in the Philosophy of Language*. Cambridge: Cambridge University Press.

Shukrani, Hussain. 2019. The Contradictions of International Law: An Analytical Introduction. Beirut: Center for Arab Unity Studies.

Siracusa, Joseph. 2015. Diplomacy. Translated by Kawthar Muhammad. Cairo: Hindawi Foundation.

Wittgenstein, Ludwig. 2007. Philosophical Investigations. Translated by Abd al-Razzaq Bannour. Beirut: Arab Organization for Translation.